

مجلس الحكومة ليوم الخميس 05 أبريل 2012

انعقد يوم الخميس 13 جمادى الأولى 1433 (5 أبريل 2012) الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص لتقديم عرضين محوريين و كذا للمناقشة والمصادقة على مجموعة من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى مدارس عدد من المستجدات

في مستهل الاجتماع ألقى السيد رئيس الحكومة كلمة موجزة عن أثر التساقطات المطرية التي أنعم بها الله سبحانه وتعالى على بلادنا في هذه الأيام في تحسين وضعية القطاع الفلاحي خصوصا وأكد على تجديد الشكر لله وحمده على رحمته

فيما يخص مشاريع النصوص القانونية، تدارس المجلس وصادق على مشروع قانون رقم 27.12 الذي تقدم به السيد وزير الداخلية ويقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين والتي تنص بصفة خاصة على انتخاب أعضاء مجلس المستشارين الجديد وفق أحكام القانون التنظيمي المذكور. ويهدف المرسوم بقانون، الذي سبق للحكومة أن أصدرته خلال شهر مارس الماضي، باتفاق مع اللجان البرلمانية المعنية، إلى اتخاذ التدابير التمهيديّة اللازمة لتحضير الاستحقاقات الانتخابية المقبلة والمتعلقة بانتخاب أعضاء الهيئات الناخبة المدعوة للمشاركة في انتخاب مجلس المستشارين والمتمثلة في هيئة ممثلي الجماعات الترابية وهيئة ممثلي الغرف المهنية وهيئة المنتخبين في المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية وهيئة ممثلي الأجورين

كما صادق المجلس على مشروع قانون رقم 37.12 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2009، تقدم به السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية. ويتضمن مشروع القانون هذا عشر مواد ترمي أحكامها على الخصوص إلى إثبات النتائج النهائية لموارد وتحملات الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فتح اعتمادات إضافية لتسوية التجاوزات المسجلة في نفقات التسيير ونفقات الدين العمومي وكذا إلغاء اعتمادات التسيير غير المستهلكة عند انتهاء السنة المالية 2009. كما يتضمن مشروع القانون إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن إلى نهاية السنة المالية 2008 محل الالتزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مراقبة الالتزام بنفقات الدولة و بيان اعتمادات الاستثمار المتوفرة في نهاية السنة المالية 2009. يتضمن مشروع القانون أيضا نقل زيادة التحملات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة لتضاف إلى المكشوف في حساب الخزينة و كذا ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية السنة المالية 2009

بخصوص مشاريع المراسيم، تدارس المجلس وصادق على مشروع مرسوم رقم 2.12.149 بتطبيق القانون رقم 11.08 المتعلق بالكواشف المستعملة لأغراض التشخيص في المختبر، تقدم به السيد وزير الصحة. ويمنح القانون رقم 11.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.10.149 بتاريخ 24 غشت 2010 إطارا تشريعيا جديدا و مناسبا لتنظيم أنشطة صناعة الكواشف واستيرادها وتصديرها وتوزيعها.

ولقد أرسى هذا الإطار التشريعي، الذي يندرج في إطار تحيين وتعزيز الترسانة القانونية الوطنية المتعلقة بالسلامة الصحية للمنتجات الصحية، الأسس القانونية التي تمكن الإدارة من وضع الآليات التنظيمية اللازمة لضمان جودة وفعالية جميع الكواشف المستعملة لأغراض التشخيص في المختبر المعروضة في السوق.

كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 2.12.60 بتغيير و تنميم المرسوم رقم 2.88.526 الصادر في 28 من ربيع الأول 1403 (13 يناير 1983) بتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة لقضاة المجلس الأعلى للحسابات. ويأتي هذا المشروع، الذي تقدم به السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، لتمكين وكلاء الملك لدى المجالس الجهوية للحسابات من الاستفادة من التعويض عن المهام بالنظر لاختصاصاتهم وطبيعة عملهم ومدى أهمية ودور النيابة العامة لدى المحاكم المالية ولا سيما في ميدان التدقيق والبت في الحسابات والتسيير بحكم الواقع والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية. والتصريح الإجباري بالتملكات وذلك ابتداء من 2 يوليوز 2004 تاريخ إسنادهم هذه المهام.

فيما يخص الاتفاقيات الدولية التي تقدم بها السيد وزير الخارجية و التعاون، صادق مجلس الحكومة على مشروع قانون رقم 17.12 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للهيئة العليا للذخيرة العربية الموقع بالقاهرة في 16 سبتمبر 2010. وتهدف هذه الهيئة إلى العناية بجعل التراث العربي والإنتاج الفكري المنقول إلى العربية في متناول الجميع وخاصة الباحثين وطلاب العلم، وذلك من خلال حوسبتها ووضعها في موقع خاص بها على شبكة المعلومات.

كما صادق المجلس على مشروع قانون رقم 28.12 يوافق بموجبه على اتفاق على شكل تبادل رسائل ميرم بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بخصوص الإجراءات المشتركة لتحرير السوق في مجال المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة والأسماك ومنتجات الصيد البحري، وبخصوص تعويض البروتوكولات رقم 1 و 2 و 3 وملحقاتها وكذلك حول التغييرات المدخلة على الاتفاق الأوروبي-المتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 13 ديسمبر 2010.

وخلال هذا الاجتماع، قدم السيد وزير العدل والحريات عرضا حول الحوار الوطني لإصلاح العدالة. في هذا الإطار أوضح السيد الوزير على أن هذا الحوار سيستغرق 15 أسبوعا وسيتميز في مستهله بتلقي مقترحات الهيئات وإعداد التقرير التركيبي للمقترحات. كما سيشهد الحوار الوطني تنظيم زيارات ميدانية للمحاكم ستهم 21 مدينة مغربية وستخلص إلى إنجاز تقرير مركبي للزيارات. كما سيتميز هذا الحوار الوطني بتنظيم أورش وندوات تهم مواضيع استقلال السلطة القضائية، تأهيل الموارد البشرية، المهن القضائية، النجاعة القضائية وتسهيل ولوج المواطنين للقانون والعدالة وتحديث الإدارة القضائية وتطوير البنية التحتية للمحاكم والتجهيز. بعد ذلك، سيتم وضع مصفوفة المقترحات و التقرير التركيبي ومشاريع التوصيات قبل تنظيم المناظرة الوطنية حول إصلاح منظومة العدالة واعتماد ميثاق الإصلاح.

كما قدم السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة عرضا حول برنامج عمل وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة للفترة 2012-2016 أكد في بدايته على المرجعيات الأساس لهذا البرنامج، والمتمثلة في

المضامين الديمقراطية المتقدمة للدستور والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والتوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي

وأوضح السيد الوزير أن برنامج عمل الوزارة ينطلق من تعزيز المكتسبات وترصيدها وتطويرها، والعمل وفق مقاربات جديدة تضمن نجاعة التدخلات العمومية في مجال تكثيف العرض السكني قصد تقليص العجز بنسبة 50 % وتحقيق وتيرة إنتاج تصل إلى 170 ألف وحدة سكنية سنوياً، وذلك عبر مواصلة وتحسين برنامج مدن بدون صفائح، والمساهمة في معالجة 20 ألف وحدة من السكن المهدد بالانهيار، مع العمل على تنويع العرض وتوفير منتوجات جديدة تهتم على الخصوص الكراء المعد للسكن وسكن الشباب والأسر الحديثة التكوين، وتأطير البناء الذاتي وبلورة مقاربة خاصة بالسكن في المجال القروي.

كما أشار السيد الوزير إلى أن تنفيذ هذه السياسة السكنية سيتم في إطار مقاربة شمولية للتعمير وإعداد التراب وتهيئة المجال تضمن تنمية بشرية ومجالية مستدامة ومندمجة. كما أكد السيد الوزير أن برنامج العمل للفترة 2012-2016 يشمل وضع أسس سياسة المدينة التي تهدف إلى جعل المجالات الحضرية والقروية قادرة على إنتاج الثروة وتحقيق النمو، والإدماجية وتقوية الاندماج المجالي والتماسك الاجتماعي.